النظام القانوني الألماني:

كانت ألمانيا في العهد الروماني مجموعة من القبائل الجرمانية المتناثرة عبر عدة أقاليم وظهرت فيها إمارات على أنقاض الدولة الروماني ة، ثم اتفق أمراء هاته الإمارات على الاتحاد وانتخاب إمبراطور للدولة لاتحادية التي تم تقسيمها إلى 10 دوائر، كما قاموا بتنظيم المجلس الامبراطوري وغرفة المستشارين ومحكمة عليا للعدل يراسها قاضي يعينه الإمبراطور من بين شراح القانون الديني، وتطبق المحاكم القانون العرفي والحضري والقانون الإمبراطوري والقانون المشترك.

وانقسمت هذه الإمبراطورية على اثر معاهدة "وستفاليا"، واستمر الوضع إلى غاية عام 1871 أين ظهرت دولة ألمانيا الفيدرالية الموحدة التي انقسمت إلى ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم عدت وتوحدت عام 1990 بسقوط جدار برلين.

أ. تكوين القانون الألماني:

بسب العوامل التاريخية المذكورة تأخر القانون الألماني الموحد بالظهور إلى غاية نهاية القرن الثامن العاشر أين بدا الفقهاء في السعي لوضعه وهذا ما سمح بوضع القانون المدني الألماني يتضمن 5 أجزاء يمكن في القواعد المشتركة ونظرية الأهلية، التصريح بالإرادة، التصرفات القانونية، نظرية العقد، نظرية التنفيذ، الالتزامات القانونية، نظرية التقادم.

النظام القانوني الألماني هو نظام القانون الذي تأسس على المبادئ التي وضعها القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وهو يتألف من القانون العام (قانون عام)، الذي ينظم العلاقات بين المواطن والدولة والقانون الخاص (القانون الخاص) الذي ينظم العلاقات بين الأفراد. وهذا تأثرا بالقانون الروماني.

ب. التنظيم القضائي الألماني

يتولى وظيفة القضاء في جمهورية ألمانيا الاتحادية القضاة ويلتزمون في أحكامهم بالحق والقانون وحدهما. وفي المحاكم الابتدائية توكل مهام القضاء الطوعي غالبا إلى أخصائيين حقوقيين، وهم ليسوا قضاة بل موظفون ذوو درجة عالية بوزارة العدل. ويشارك محلفون في عدة فروع للقضاء، حيث يساهمون بوصفهم عارفين بالواقع

الحياتي، أي بأمور العمل والعدالة الاجتماعية، في إصدار أحكام تقارب الواقع. إضافة إلى ذلك يعكس هؤلاء جزءا من مسؤولية المواطن المباشرة عن القضاء.

تكون وظيفة وكيل نيابة بشكل أساسي في مجالي القضايا الجنائية وتنفيذ العقوبات، هم يضطلعون بإدارة التحريات الجنائية في حالة الاشتباه بوقوع جريمة بمساعدة الشرطة التي تخضع في هذه الحالة لإدارة ورقابة النيابة. بعد إنهاء التحريات تقرر النيابة العامة إغلاق ملف التحريات أو رفع الدعوى. ويمثل وكلاء النيابة في المحاكمات جانب الإدعاء. يعمل المحامون في ألمانيا بوصفهم مستشارين مستقلين وممثلين للمدعين في كل المسائل القانونية. وبتمثيلهم لموكليهم أمام المحاكم يشاركون مشاركة جوهرية في عمل القضاء. ويتكون الجهاز القضائي الألماني من المحاكم التالية:

- **المحكمة الدستورية العليا و**هي الرقيب الذي يضمن الالتزام بالقانون الأساسي، وكان سعي واضعي القانون الأساسي إلى تقييد السلطة السياسية للدولة. لذلك قام المجلس البرلماني بإدراج المحكمة الدستورية العليا بكامل اختصاصاتها في القانون الأساسي .

وللمحكمة الدستورية العليا وحدها الحق في تقرير ما إذا كان حزب ما يمثل خطرا على أسس النظام الحر الديمقراطي وبالتالي يعد مخالفا للدستور. في هذه الحالة تأمر المحكمة بحل الحزب، ومن هنا تأتي أهمية التعبير القائل بأن المحكمة الدستورية العليا مسؤولة عن تطبيق النظام الدستوري واستقراره.

- **محكمة العمل الإتحادية** تعد من بين المحاكم الخمسة العليا للإتحاد وهي بذلك أعلى درجة يلتجأ إليها المواطن إذا تعلق الأمر بالقضايا المتعلقة بعلاقات العمل، يقوم القضاة بالفصل في القضايا المرفوعة ضد الأحكام الصادرة من المحاكم المحلية أو الإقليمية للعمل. وهي أعلى درجة في نطاق القضاء الألماني. ولا تهتم بمسائل فض النزاعات بين الأفراد فهذه القضايا من اختصاص القانون المدني والقانون الجزائي التي تعالج في الدرجات السفلى كالمحاكم المحلية والإقليمية والمحاكم الإقليمية العليا. وإلى جانب المراقبة الخاصة تهتم المحكمة بوظيفة الحفاظ على وحدة الأنظمة القضائية .

- **المحاكم العادية بالقضايا الجنائية والمدنية** بالنزاعات حول عقود مدنية كعقود الشراء والإيجار وقضايا الزواج والأسرة وكذلك مجالات التقاضي الطوعي مثل قضايا الوصاية

على القصر، وتمارس المحاكم العادية اختصاصاتها على أربعة مستويات: المحكمة الابتدائية، ومحكمة الولاية، ومحكمة الولاية العليا والمحكمة الاتحادية العليا .

- **المحاكم الإدارية** تختص بكل القضايا المتعلقة بالقانون الإداري، طالما أن القضية ليست من اختصاص المحاكم الاجتماعية أو المالية، أو - استثنائيا- من اختصاص المحاكم العادية، أو إذا لم تكن القضية المتنازع عليها متعلقة بالدستور.